عولمة جديدة

تحولات عالمية على وقع أزمة المناخ

لم يكن تغير المناخ غريباً أبداً عن التحولات العالمية الكبرى التي مرت بها البشرية على طول تاريخها. فقد وقع التاريخ البشري دائماً على خلفية تغير المناخ، فيما مثلت البيئة والجغرافيا المسرح الذي دارت عليه تفاعلات التاريخ البشري تعاوناً وصراعاً. وغالباً ما كانت الموارد الطبيعية، وما زالت المادة الأساسية للتدافع بين المجتمعات البشرية.

بيد أن ما تغير حقاً هو حجم الوعي العالمي بتغير المناخ. ليس فقط من ناحية تطور العلوم البيئية والجيوفيزيقية التي تفسر تحول مناخ الأرض، بل أيضاً الوعي بتشابك هذه التحولات البيئية مع تحول موازين القوة العالمية، صعوداً وتراجعاً، صراعاً وتعاوناً. لقد أصبح المناخ يفرز صراعات وأزمات خاصة به؛ فبرزت لدينا أزمات مثل لاجئي المناخ، وازدادت احتمالات الصراع على الموارد المائية، وأصبح العنف السياسي أكثر ارتباطاً بتقلبات الطقس الحادة. وتشهد التحولات المتتالية التي شهدها العالم في عقديه الأخيرين على أنه أكثر تعقيداً وتقلباً وأقل توقعاً كما الطقس.

جدل التحولات المناخية

يكتنف أزمة المناخ العديد من القضايا الجدلية ذات الطبيعة العلمية والسياسية. فلقد برزت اتجاهات تنفي وقوع التغير المناخي، وتشكك في التقارير الدولية التي تحذّر من تداعيات أزمة المناخ على مستقبل المجتمعات البشرية. على الأقل، ترى هذه الاتجاهات المشككة أن تغير المناخ لن يصيب مجتمعاتها بمكروه، خاصة وأن أغلب المشككين ينتمون إلى حركات شعبوية غربية، خاصة في الولايات المتحدة مع صعود الرئيس السابق دونالد ترامب.

يرى هؤلاء أن تغير المناخ خديعة علمية يحاول المُروجون لها إفقار الصناعات الأمريكية والتسبب في مزيد من الإفقار للطبقة العاملة البيضاء. لقد كان هذا الاتجاه مؤثراً بما يكفي لإقناع إدارة ترامب بالانسحاب من اتفاقية باريس حول تغير المناخ، في يونيو 2017؛ وهو ما وضع المزيد من الشكوك حول إمكانية تطبيق الاتفاقية، التي عُدت تقدماً بارزاً في الجهود العالمية لمكافحة تأثيرات التغير المناخي. وحتى مع عودة الإدارة الأمريكية الديمقراطية الحالية للاتفاقية في يناير 2021، ما زال هذا التيار يملك تأثيراً لا بأس به في الرأي العام.

في المقابل، تذهب اتجاهات أخرى إلى التعامل مع أزمة المناخ باعتبارها "نهاية العالم" أو أنها ستؤدي إلى جعل الأرض مكاناً غير صالح لسكنى البشر، أو أن أزمة المناخ ليست سوى مقدمة لكوارث محيقة ستودي بالحضارة البشرية. وعلى الرغم من مصداقية تحذيرات هذا الاتجاه فإنه يراهن على أن بث الخوف من شأنه أن يحرك المجتمعات البشرية نحو اتخاذ موقف حقيقي للتصدي لتغير المناخ. كما أن أصحابه يتحدثون بيقين مبالغ فيه حول تأثير تغير المناخ في ظواهر طبيعية وسياسية، فضلاً عن عدم وجود إثبات علمي دقيق، حتى الآن على الأقل، لبعض الادعاءات "الكارثية" التي يسوقها هذا الاتجاه.

من المؤكد أن تغير المناخ حقيقة واقعية، وأن الأزمة الحالية لها علاقة بالنشاط الإنساني، وتأثير النشاط التصنيعي البشري. إلا أنه أعقد من أن يفهم من خلال علاقات سببية واضحة. ويعكس تغير المناخ وتداعياته ما يعرف بعالم "فوكا" وهي اختصار لأربع كلمات تشير إلى "التقلب" (Volatility) واللايقين (Uncertainty) و"التعقد" (complexity) و"الغموض" (Ambiguity). وبدأ الحديث عن هذا العالم مع اقتراب نهاية الحرب الباردة، وأصبح منهجاً للتعامل مع الظواهر المعولمة الأكثر تشابكاً. وتحتاج الظواهر المناخية، على امتداد تأثيراتها المعروفة وغير المعروفة إلى سياسات أكثر تركيباً وشمولاً وانفتاحاً على "اللايقين" للتكيف مع آثارها.

المناخ وموجة جديدة من عولمة المخاطر

طبيعة الظاهرة المناخية أنها تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية والاجتماعية. فبشكل أو بآخر، يعكس تغير المناخ وتحولاته نظرية "أثر الفراشة" التي تشير إلى أن التحول الطفيف في بعض النظم البيئية، في منطقة، ما قد يؤدي إلى تغيرات هائلة في نظام آخر يقع في منطقة أخرى بعيدة. وتنطلق جهود التصدي لتغير المناخ، سواءً بالتخفيف أو التكيف، من عولمة آثاره، وهو ما يعني بالضرورة أن تتخذ استراتيجيات التصدي لتغير المناخ طابعاً عالمياً. وهو ما نشهده في قمم مؤتمرات الأطراف ونشاط المؤسسات الدولية المعنية بالمناخ.

إلا أن عولمة المناخ تعني أيضاً عولمة آثاره السياسية خاصة تلك المتعلقة بالنزاعات والصراعات. وأصبح تغير المناخ مغذياً للصراعات على امتداد الساحل الإفريقي الذي يموج بانقلابات عسكرية وانشقاقات أهلية وحركات إرهابية وأخرى انفصالية. وفي هذه المنطقة الحيوية، يترافق تزايد معدل التصحر مع التدخل الخارجي؛ حيث أصبحت المنطقة ساحة للصراع بين روسيا والتحالف الغربي وأبرز ممثليه فرنسا والولايات المتحدة. وتتخوف أغلب الدول الأوروبية من أن يجلب اضطراب المنطقة المزيد من موجات الهجرة، التي تزيد المخاطر الواقعة على الديمقراطية الغربية وأبرزها صعود الشعبويات التي تهدد المهاجرين.

هذا النمط نفسه يمكن تعقبه بسهولة في مناطق أخرى من العالم مثل جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تزيد الكوارث الطبيعية من حدة العنف السياسي، وتدفع السكان المحليين إلى النزوح أو اللجوء أو الهجرة غير الشرعية؛ وتعاني المجتمعات المستقبلة بدورها المزيد من الأزمات.

وإذا أضفنا إلى المشهد التأثيرات الاقتصادية لتغير المناخ، فلن يزداد إلا تعقيداً. حيث سيؤثر تغير المناخ في توزيع الثروات العالمية، ويعمق التنافس على الموارد، خاصةً موارد الطاقة. وربما سيجد صناع السياسات الاقتصادية في العالم أنفسهم بين خيارات صعبة. فإذا كان من الضروري إحداث تحول واعٍ ومقبول في "انتقال الطاقة"، أي التحول من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة الخضراء والنظيفة، فهم مطالبون أيضاً بالحفاظ على أمن الطاقة لدولهم. ولقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية الممتدة منذ فبراير 2022 عن انكشاف أمن الطاقة العالمي. وعلى وقع الأزمة، اتجهت البلدان الأوروبية، الأكثر تشدداً في الدعوة إلى سياسات الاستدامة، إلى تبني سياسات قصيرة الأجل لتأمين مصادر الطاقة الأحفورية اللازمة للحفاظ على برامج التنمية والرفاه لمجتمعاتها.

تغير المناخ في سياق إعادة هيكلة النظام الدولي

يتزامن الاهتمام العالمي بتغير المناخ مع سعي بعض القوى، وعلى رأسها الصين وروسيا، إلى إعادة هيكلة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والتحالف الغربي منذ نهاية الحرب الباردة. وبشكل أو بآخر، يتجه النظام الدولي نحو استقطاب جديد يشبه ذلك الذي كان عليه أثناء الحرب الباردة، عدا أن هذا الاستقطاب يفتقر إلى أساس أيديولوجي، وإن استدعى من حين لآخر الصراع بين السلطوية والديمقراطية، بالنسبة للغرب، أو الصراع بين الحفاظ على السيادة والتدخل بالنسبة للقوى غير الغربية.

وفي سياق هذا الاستقطاب الذي نرى صداه في صراعات عديدة من "الهندي الباسيفيكي"، حيث أزمة تايوان الممتدة، إلى شرق أوروبا، حيث الحرب الأوكرانية غير المحسومة، سيسعى كل قطب إلى بناء اصطفافات وتحالفات بين الدول والفاعلين غير المنخرطين مباشرة في هذا الصراع. هنا، يأتي دور تغير المناخ كورقة ضغط بين المتنافسين على قيادة النظام الدولي وحلفائهم. ولا ينكر أي طرف دولي وجود تغير المناخ أو تأثيراته في البيئة الطبيعية التي تحيا خلالها المجتمعات البشرية، إلا أن بعض هذه القوى، تشكك في توظيف الغرب لتغير المناخ كأداة للتدخل في شؤون الدول الأخرى أو فرض نموذج معين للتنمية تحت ذريعة خفض الانبعاثات، أو ربما استخدام "ورقة الانبعاثات" لفرض عقوبات على بعض الدول.

الأهم من هذا أن وتيرة التنافس على إعادة تشكيل النظام الدولي ستؤثر في فرص التعاون الدولي للتصدي لتغير المناخ. ومن شأن اتساع نطاق الحرب في أوكرانيا، مثلاً، أن يقوض فرص التوافق حول توحيد استراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية وعلى رأسها برامج تمويل المناخ التي طرحت بقوة في مؤتمر "كوب27" في شرم الشيخ. وربما تهدد أيضاً بتقليص الموارد العالمية المطلوبة في هذا الصدد.

لا يعني هذا تقلص فرص البشرية ومؤسساتها أمام التحدي المناخي. فعلى الأقل أصبحت الاستدامة مكوناً رئيساً في نماذج التنمية المطروحة، كما أن مؤتمرات الأطراف منحت صوتاً أمام القوى الصغرى والمتوسطة والعالم الثالث الأكثر تضرراً وانكشافاً أمام تغير المناخ. والشاهد من هذا، أن تحولات العالم، سواءً أكانت طبيعية أم سياسية، تمنح الدول الأصغر فرصاً لاستغلال تناقضات النظام الدولي وتعزيز مصالحها، وفي بعض الأحيان فرض إرادتها في حال امتلكت الرؤية اللازمة والقدرة على المناورة.

ختاماً، تمتلك الدول العربية فرصاً مواتية لطرح رؤيتها حول تغير المناخ؛ وذلك في إطار مؤتمر الأطراف القادم (كوب 28) في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. فمن المؤكد أن التحولات العالمية التي يشهدها النظام الدولي ستنعكس على مناقشات المؤتمر المرتقب وما سيشهده من مفاوضات ترتكز بالأساس على "تمويل العمل المناخي" وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار، فضلاً عن بذل المزيد من الجهود الدولية للحيلولة دون ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، واتخاذ الإجراءات الضرورية للاستعداد للأزمات البيئية المرتقبة؛ خاصة في دول العالم الثالث الأكثر تعرضاً للأزمات.

على أن التقدم الحقيقي في العمل المناخي العالمي لن يتحقق إلا في ظل بيئة دولية تعاونية وأكثر فعالية، أو على الأقل أكثر قدرة على إيجاد فرص للتعاون في ظل الاستقطاب. كذلك من الضروري السعي لطرح وبناء نماذج تنموية جديدة وأكثر ابتكاراً ترتكز على الاستدامة وإعادة التفكير في النماذج السائدة الحالية القائمة على الضغط على الموارد المتاحة واستنزاف حق الأجيال القادمة فيها.

محمد العربي
رئيس التحرير
أبوظبي، أكتوبر 2023